

الآن إلى شخصيات مثل تومي روبنسون، واسمه الحقيقي ستيفن ياكسلي-لينون، لتأجيج العنف على منصة إكس.

تعتقد شرطة ميرسيسايد أن أنصار رابطة الدفاع الإنجليزية (EDL)، وهي مجموعة يمينية متطرفة كان يقودها روبنسون سابقاً، كانوا مسؤولين عن إصابة أكثر من ٥٠ ضابطاً وترويع المصلين المسلمين خلال أعمال الشغب في ساوثبورث.

في العديد من مقاطع الفيديو المنشورة على إكس، شرعن روبنسون علناً الاضطرابات وهاجم المسلمين أمام متابعيه البالغ عددهم ٨٠٠,٠٠٠. تم حظر روبنسون سابقاً على إكس، المعروف باسم تويتري في ذلك الوقت، لكن تمت إعادته في نوفمبر بعد أن اشترى ماسك المنصة.

يوم الجمعة، تفاعل ماسك مع روبنسون على إكس، بعد ساعات من تحذير ستارمر من أن وسائل التواصل الاجتماعي "تتحمل مسؤولية" معالجة المعلومات المضللة. رد ماسك بعلامتي تعجب على منشور روبنسون حول استجابة رئيس الوزراء للاضطرابات.

في أعقاب أعمال الشغب، كانت هناك أيضاً إدانة لدور النائب نايجل فاراج في التحريض على العنف بعد أن تساءل "عما إذا كانت الحقيقة يتم حجبتها عن".

قال روبرت جيتريك، المفضل في سياق زعامة حزب المحافظين، إن تعليقات زعيم حزب الإصلاح "لا تحسن الوضع". كما تعرض وزير الداخلية في حكومة الظل جيمس كليفرلي للانتقاد لقوله إن ركوع ستارمر على ركبته أرسل "رسالة خاطئة تماماً" للمتظاهرين المخربين، مضيفاً أنه "لا يوجد أبداً مبرر للاضطرابات كهذه".

في بيان متأخر يوم السبت، أعلن المجلس الإسلامي البريطاني (MCB) إن مئات المساجد تعمل على تعزيز أمنها بعد أن "أرهبت العصابات اليمينية المتطرفة المجتمعات المسلمة"، مما أثار مشاعر القلق والخوف. وقالت زارا محمد، الأمينة العامة للمجلس الإسلامي البريطاني، في البيان: "ما رأيناه في شوارع بريطانيا هو نتيجة الإسلاموفوبيا غير المكبوحة، والقوية جداً في مجتمعنا اليوم". "الحكومة محقة في التنديد بالتطرف الذي شهدناه في شوارعنا، لكنها التزمت الصمت حيال الإسلاموفوبيا التي تغذي هذا التطرف".



مع اتساع رقعة العنف اليميني المتطرف

القلق يسيطر على المجتمعات المسلمة في بريطانيا

إنهم كانوا في الشوارع لحماية أماكنهم ولم يبدأوا هجمات ضد المتطرفين. يمثل العنف، الذي أدى إلى اعتقالات عديدة و وضع المجتمع المسلم في بريطانيا على حافة الهاوية، تحدياً كبيراً لرئاسة وزراء حزب العمال كير ستارمر التي مضى عليها شهر واحد. كما سُلط الضوء على اليمينيين المتطرفين في وقت تحقق فيه العناصر المناهضة للهجرة بعض النجاحات الانتخابية في السياسة البريطانية.

اتهم ستارمر "البليغية" بـ "اختطاف" حزن الأمة لـ "زرع الكراهية" وتعهد بأن أولئك الذين يرتكبون أعمال عنف سواجوهون "كامل قوة القانون". ومع ذلك، تعرضت إدارته للانتقاد لفشلها في التواصل مع قادة ومجموعات المجتمع المسلم البريطاني.

الإسلاموفوبيا غير مكبوحة
تم توجيه الكثير من الإدانة حتى

المحلي بعد اقتحامه من قبل المخربين الذين أقدموا على سرقة أشياء كثيرة منه.

في ليدز، شوهد حوالي ١٥٠ شخصاً، معظمهم من الرجال، يحملون أعلام صليب القديس جورج ويصرخون: "لم تعد إنجليزياً بعد الآن". في الوقت نفسه، كان يمكن سماع مئات المتظاهرين المضادين، الذين يفوقون الحشد عدداً بكثير، وهم يقولون: "أيها الحثالة النازية، ابتعدوا عن شوارعنا".

لاحقاً، أظهرت مقاطع فيديو تم مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي شباباً ملثمين يلغون الطوب والألعاب النارية والشعلات على الشرطة، بينما يتم نهب المتاجر. في أعقاب الهجمات، تجمعت أعداد من المسلمين للدفاع عن المساجد وأماكن العبادة الأخرى من المشاهدين اليمينيين المتطرفين، وقالوا في لقطات تمت مشاركتها عبر الإنترنت

على الرغم من أن المشتبه به تحت سن ١٨ عاماً، مما يعني عادة أنه سيتم منحه عدم الكشف عن هويته، قرر القاضي أندرو ميذري الكشف عن اسم روداكوبانا، موازناً بين المخاطر على عائلة المشتبه به والمصلحة العامة في الإبلاغ الدقيق عن هويته.

خلال الأيام الأخيرة، انتشرت مشاهد عنيفة من عدة مدن في إنجلترا وأيرلندا الشمالية، حيث أظهرت مقاطع فيديو من هال رجالاً آسيوياً يتعرض للهجوم من قبل حشد من الرجال البيض الملتئمين. أظهرت مقاطع فيديو نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي من مانشستر إغلاق متجر سينسيري

القلق يسيطر الخوف على المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء المملكة المتحدة مع انتشار أعمال الشغب اليمينية المتطرفة والهجمات المعادية للإسلام إلى المزيد من المدن، وذلك بعد أيام من نسب عمليات طعن مميتة في ساوثبورث خطأ إلى المسلمين.

توسع أعمال الشغب

لليلة السادسة على التوالي، تندلع أعمال شغب في عدة مدن بريطانية، بما في ذلك لندن وليفربول ومانشستر وستندلاند وبلفاست وهال، بعد مقتل ثلاثة أطفال وإصابة ثمانية آخرين بجروح خطيرة في هجوم بالسكاكين في ساوثبورث.

المتهم بجرائم القتل البالغ من العمر ١٧ عاماً، أكسل روداكوبانا، ولد لأبوين مسيحيين من رومانيا في كارديف عام ٢٠٠٦ وانتقل إلى قرية بانكس في لانكشاير عام ٢٠١٣.

أخبار قصيرة



باكستان: إصلاح علاقتنا مع أميركا لن يكون على حساب الصين

صرح شهباز شريف، رئيس وزراء باكستان، بأن ما تقوم به الصين لباكستان لا تستطيع أي دولة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، القيام به. وفقاً لتقرير "داون نيوز"، أكد شهباز أيضاً على ضرورة إصلاح العلاقات مع واشنطن قائلاً: "اعتقد أنه يجب إصلاح علاقتنا مع الولايات المتحدة، وهذا أمر ضروري جداً لباكستان، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب تدهور العلاقة مع الصين". وأضاف: "لقد قلت هذا مؤخرًا للأمريكيين في حضور مسؤولين مختلفين. أخبرتهم أن الصداقة مع الصين ليست على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة، لأن كليهما مهم بالنسبة لنا". وذكرت وسائل الإعلام الباكستانية أن شهباز شريف قال بشأن الرسالة الرسمية إلى بكين حول طلب إعادة جدولة ديون حكومة إسلام آباد: "إذا وافقت الصين على منح باكستان مهلة من ٥ إلى ٧ سنوات لسداد القروض، فيمكن للحكومة تخفيض التضخم بما في ذلك أسعار الكهراء".



الرئيسة الجورجية تنتقد تعليق أميركا تمويل جيش بلادها

اعتبرت ساليو زورابيشفيلي، رئيسة جورجيا، قرار الولايات المتحدة بتعليق التمويل العسكري لبلادها أمراً غير مفهوم. وقالت في مؤتمر صحفي للإعلام الجورجي: "الأفهم سبب تقليص الميزانية المخصصة للجيش الجورجي والتمويل اللازم لمختبر لوغار للأبحاث". وترى رئيسة جورجيا أن فرض عقوبات من هذا القبيل على حكومة بلادها أمر مقبول، لكن لا ينبغي فرض قيود على الدعم المالي للجيش الذي يعتمد عليه الدفاع عن البلاد. وفي أواخر شهر يوليو، قررت أميركا تعليق المساعدات المالية لجورجيا البالغة أكثر من ٩٥ مليون دولار بسبب إقرار قانون العملاء الأجانب في البرلمان الجورجي.

أفغانستان.. تشكيل لجنة لحل مشكلات المناطق الحدودية

أعلن حمد الله فطرت، نائب المتحدث باسم الحكومة الأفغانية، في بيان صحفي، أنه بناء على أمر الملا هبة الله آخوندزاده، زعيم حركة طالبان، تم تشكيل لجنة لحل مشكلات المناطق الحدودية. وأضاف فطرت أن هذه اللجنة ستقدم خدمات مثل توفير التعليم الديني والحديث، والرعاية الصحية والمعالجة، والاتصالات، وشق الطرق، وتأمين مياه الشرب، بالإضافة إلى حل النزاعات الحدودية. كما أوضح نائب المتحدث باسم حكومة طالبان أن لجنة حل مشكلات المناطق الحدودية تم تشكيلها برئاسة الملا نور الله نوري، القائم بأعمال وزير شؤون الحدود والأقوام والقبائل. ولم يتم حتى الآن نشر المزيد من التفاصيل حول إنشاء لجنة حل مشكلات المناطق الحدودية أو أمر زعيم طالبان بهذا الشأن.

بولندا.. مخاوف من استخدام القوة المفرطة ضد طالبي اللجوء



مؤخراً، في تقرير مؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان ومجموعة الحدود المقدم إلى البرلمان البولندي، تمت الإشارة إلى العنف على حدود هذا البلد ضد طالبي اللجوء. إن وصف المآسي الإنسانية على الحدود البولندية الواردة في هذا التقرير هو مصدر عار وخجل للحكومة البولندية. جاء في التقرير: "لقد شهدنا ونشهد كيف يتم إلقاء النساء المعذبات والأطفال غير المصحوبين بذويهم بعنف من فوق الجدار من قبل الحكومة الليبرالية-المحافظة- اليسارية الجديدة برئاسة دونالد تاسك. لذلك، من المرجح أن يصبح القانون ساري المفعول.

اتخاذ هذا الإجراء لمكافحة الهجرة، وعلى وجه التحديد، لمنع دخول أولئك الذين يرغبون في دخول الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني.

يرى منتقدو هذا القانون أنه بمثابة ترخيص لإطلاق النار على أشخاص غير مسلحين يحاولون التغلب على الحاجز الفولاذي على الحدود. وجاء في بيان صادر عن المدعي العام لحقوق الإنسان أن مشروع القانون هذا "لا يفي بشروط التناسب فيما يتعلق بمسألة حماية الحياة، كما أنه ينتهك الدستور إلى حد ما".

تشير مؤسسة باتوري البولندية إلى أن هذه القوانين تسمح الآن للموظفين الذين يرتدون الزي الرسمي باستخدام أسلحتهم للدفاع عن النفس في حالات الطوارئ. كما نصح "مايكل أوفلاهيرتي"، مفاوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا، في رسالة إلى "دونالد تاسك"، رئيس وزراء بولندا، بعدم إقرار هذا القانون لأنه قد يؤدي إلى استخدام غير متناسب للأسلحة.

وهكذا، تواصل الحكومة البولندية الجديدة برئاسة "دونالد تاسك"، بما يتماشى مع الحكومة السابقة، سياسات صارمة ضد طالبي اللجوء على الحدود، وتابعت ضد هدم

كتبت صحيفة "تاغس أنتساغر" في مقال لها: وفقاً للقرارات المتخذة، سيصبح استخدام الأسلحة النارية أسهل في المستقبل للجنود البولنديين وحرس الحدود وضباط الشرطة. أقر البرلمان البولندي مشروع قانون يقول أنه إذا استخدم الموظفون الحكوميون أسلحتهم بشكل غير صحيح أثناء أداء واجبهم، فلن يواجهوا أي عقوبات بعد الآن. وقد ركز النواب في هذا القرار بشكل خاص على حماية حرس الحدود.

وفي تبريره لهذا الإجراء، أعلن وزير الدفاع البولندي أنه يريد زيادة "الشعور بالأمان" بين أفراد الشرطة والجيش. أما منتقدو هذه الخطة فيخشون الآن من الاستخدام غير المنضبط للأسلحة النارية - ربما ضد أشخاص عزل وغير مسلحين.

سيطبق هذا القانون في النهاية على جميع الموظفين الذين يرتدون الزي الرسمي، لكنه يستهدف في المقام الأول حرس الحدود. وقد تمركز الجيش البولندي لفترة طويلة على الحدود مع بيلاروسيا التي يبلغ طولها حوالي ٤٠٠ كيلومتر. وفي الأول من أغسطس، تم إرسال ٧٠٠ جندي إضافي إلى الحدود البيلاروسية. ووفقاً لإدعاءات المسؤولين المعنيين، يتم

التي من المفترض أن تعيد ثقتنا في الحكومة الديمقراطية، مثل الحكومة السابقة؟" يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع مهاجرين عبروا الحدود عبر الغابات.

وفقاً لهذا التقرير، وثق النشطاء (حقوق الإنسان) حوالي ٢٨٠٠ حالة إعادة من بولندا إلى بيلاروسيا في عام ٢٠٢٣. وبعد تغيير الحكومة في بولندا، تم الإبلاغ عن حوالي ١٦٨٢ حالة إعادة ضد طالبي اللجوء (من ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣ حتى نهاية مايو ٢٠٢٤). وفقاً لمعلومات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومبدأ عدم إعادة القسرية في القانون الدولي، غالباً ما تعتبر هذه الإجراءات غير قانونية وتنتقدها منظمات مثل مجلس أوروبا وغيرها.

كتب مؤلفو التقرير أنه على الرغم من توصيات المنظمات غير الحكومية على مدى سنوات والاعتراف بأن إعادة إجراء غير قانوني، فإن تغيير الحكومة في بولندا لم يجلب أي تحسن في وضع المهاجرين. كما يقول التقرير إن إعادة المهاجرين عادة ما تكون مصحوبة بعنف جسدي، بما في ذلك الضرب، وعنف نفسي، وعدوان لفظي، وإهانات وتهديدات باستخدام الأسلحة، ويتم إعادة المهاجرين إلى بيلاروسيا في أماكن وظروف تعرض صحتهم وحياتهم للخطر. يُترك طابو اللجوء بدون هواتف، وحيدين في الغابات والمستنقعات.